

اشكالية التداخل التأميني في مشروعات الصناعات الغذائية

The problem of insurance overlap in Agri-food projects

قماز سهيل *

مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل

العولمة، جامعة فرحات عباس، الجزائر 

souhil.guemmaz@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2024/01/01

تاريخ الاستلام: 2023/02/21

Abstract:

This study aims to analyze the relation between the agricultural and industrial sectors in the light of agri-food industry projects, from the point of view of the insurer, who assumes the management of his risks himself.

Based on the comparison between the industrial and commercial multi-risk insurance policy and the agricultural operation multi-risk insurance policy in the national insurance company, it was concluded that the insurance guarantee is based only on the type of project, without managing the risk trajectory from agricultural production to manufacturing. With a proposal to design a joint insurance product between agricultural and industrial production, in a unified insurance policy for the Agri food industry, to avoid double insurance and ensure optimal control of the risk management cycle for this type of project.

Keywords: Agri-food; Insurance; Algeria.

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين قطاعي الفلاحة والصناعة في ظل مشروعات الصناعات الغذائية، من وجهة نظر المؤمن، الذي يأخذ على عاتقه إدارة مخاطرها.

بناء على المقارنة بين وثيقة تأمين الأخطار المتعددة الصناعية والتجارية ووثيقة تأمين الاستغلال الزراعي متعدد الأخطار في الشركة الوطنية للتأمين، تم التوصل إلى أن الضمان التأميني يتم على أساس نوع المشروع فقط، دون إدارة مسار الخطر بداية من الإنتاج الفلاحي وصولاً إلى التصنيع. مع اقتراح تصميم منتج تأميني مشترك بين الإنتاج الفلاحي والصناعي في وثيقة تأمين موحدة خاصة بقطاع الصناعات الغذائية، لتجنب التأمين المزدوج والتحكم الأمثل في دورة إدارة مخاطرها هذا النوع من المشروعات.

كلمات مفتاحية: الصناعات الغذائية؛ التأمين؛ الجزائر

JEL Classification Codes : Q13; P23; G22

مقدمة

تعد الصناعات الغذائية قطاعا هجينا يربط بين قطاعي الفلاحة والصناعة، فالخصوصية التقنية لهذه الصناعة تفرض على المؤسسات المالية بصفة عامة، وشركات التأمين بصفة خاصة تعاملها معدا حسب المقاس. من جهته، قام المشرع الجزائري في سياق تمويل المشروعات، باعتماد نسب فائدة مخفضة بالنسبة لقطاعي الفلاحة والصناعة، ولكنه لم يخص قطاع الصناعات الغذائية بتشريع منفصل، كذلك بالنسبة لشركات التأمين، فهي تمنح التغطية التأمينية القطاعية سواء بالنسبة للصناعة أو الفلاحة.

في هذا السياق، تعنى هذه الورقة البحثية بدراسة وثيقتي تأمين، الأولى صناعية تتمثل في انتاج المياه المعدنية والثانية فلاحية خاصة بوحدة لإنتاج زيت الزيتون، إلا أن القاسم المشترك بينهما هو الانتماء إلى قطاع الصناعات الغذائية. وفقا لهذا المنظور جاءت هذه الورقة لدراسة الإشكالية التالية:

ما هي الآليات التأمينية المتبعة من طرف الشركة الوطنية للتأمين وفقا لمشروعات الصناعات الغذائية،

وأين يكمن التداخل التأميني بين قطاعي الفلاحة والصناعة في هذا الحيز؟

تندرج تحت هذه الاشكالية الرئيسية الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مكونات وثيقة تأمين الأخطار المتعددة الصناعية والتجارية؟
- ما هي مكونات وثيقة تأمين الاستغلال الزراعي متعدد الأخطار؟
- ما هي خصوصيات تأمين مشروعات الصناعات الغذائية؟
- ما هي أوجه التداخل بين وثيقتي تأمين المشروعات الصناعية والفلاحية؟

أهمية البحث:

تعتبر شركة التأمين مرافقا هاما للمشروعات بصفة عامة، وقطاع الصناعات الغذائية بصفة خاصة، فهذا القطاع المرتبط بالأمن الغذائي، يعد محورا هاما في الاقتصاد. فدراسة العملية التأمينية لهذا النوع من الصناعات من اتجاهين، فلاحي وصناعي، من شأنها إعطاء صورة أوضح عن نوعية الأخطار المحدقة بهذه المشروعات، وكذا الخصوصيات التقنية والقطاعية المرتبطة بها. في هذا الإطار، تكمن أهمية هذا البحث في محاولة تبني اقتراحات من شأنها تحسين التغطية التأمينية وأمثلة دورة إدارة المخاطر لهذا القطاع الهجين، والمتربط بقطاعي الفلاحة والصناعة في نفس الوقت.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- التعرف على خصوصيات العملية التأمينية لقطاع الفلاحة؛
- التعرف على خصوصيات العملية التأمينية لقطاع الصناعة؛
- المقارنة بين تأمين المشروعات الفلاحية والصناعية في ظل قطاع الصناعات الغذائية.

بعض الدراسات السابقة:

دراسة رحماني وديب، 2022، الموسومة: دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر- دراسة تحليلية للفترة 2000-2019، التي هدفت إلى إبراز دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر. حيث تم التوصل إلى أن الجهود التي بذلتها السلطات في دعم القطاع الخاص والصناعات الغذائية، قد جعلت من القطاع الخاص مهيم على الصناعة الغذائية في الجزائر مقارنة مع مؤسسات القطاع العمومي.

دراسة حملاوي وعمران، 2019، الموسومة: أثر فرع الصناعات الغذائية على الإقتصاد الجزائري وأفاق تطوره دراسة حالة الجزائر 2000-2015، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع الصناعات الغذائية في الجزائر، ودورها في التشغيل وخلق القيمة المضافة وتأثيرها على الناتج الخام والضرائب والميزان التجاري. وقد توصلت الورقة إلى ضعف مساهمة الصناعات الغذائية في المتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة، خصوصا بالنسبة للقطاع العام الذي يشهد تدهورا قد يؤدي إلى اضمحلاله خلال السنوات القادمة، عكس القطاع الخاص الذي يعرف تحسنا ناشئ على تشجيع الدولة للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ضمن برنامج اقتصادي تنموي جديد.

دراسة تباري، 2013، الموسومة: L'industrie Agroalimentaire En Algérie: Etat Des Lieux Et Stratégie D'avenir جاءت هذه الدراسة باستعراض قطاعي الفلاحة والصناعات الغذائية في الجزائر خلال حقبة متعددة، خاصة مع تأزم الوضعية الخاصة بأسعار المواد الغذائية سنّي 2007-2008. مما كشف عن هشاشة السياسات الاقتصادية والغذائية المنتهجة آنذاك. الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية إلى تبني خيارات استراتيجية أخرى من أجل تامين الأمن الغذائي الوطني.

فمن خلال مراجعة الأدبيات الخاصة بقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، يظهر جليا وجود فجوة بحثية خاصة بتأمين هذا النوع من المشروعات، الذي يضمن لها الاستمرارية عند تحقق الضرر المؤمن منه، عن طريق الاعتماد على دراسة مقارنة بين مشروعين تم اكتتابهما لدى الشركة الوطنية للتأمين، في إطار وثيقتين صناعية وفلاحية.

1. مشروعات الصناعات الغذائية:

ترتبط مشروعات الصناعات الغذائية بالأمن الغذائي. فهو قطاع استراتيجي يربط بين الإنتاج الفلاحي والصناعة والخدمات (Kheladi, 2009, p. 41). في الإطار النظري لهذه الورقة نتعرف على مفهوم هذا القطاع، خصائصه وأهميته، بالإضافة إلى الإطار التشريعي المتعلق به في الجزائر.

1.1. مفهوم الصناعات الغذائية:

تعتبر الصناعات الغذائية قطاعات هجينة بين الفلاحة بنوعها النباتية والحيوانية وقطاع الصناعة. فتطور قطاع الصناعات الغذائية ينبغي أن يعتمد على تنمية متوازنة للقطاع الفلاحي، من خلال اتباع سياسة دعم تربط بين هذين القطاعين (TEBANI, 2013, p. 460). نتطرق فيما يلي إلى تعريف الصناعات الغذائية ونشأتها، وأنواعها.

1.1.1. تعريف الصناعة الغذائية:

هي العلم الذي يبحث في تصنيع الخامات النباتية، والحيوانية، الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صور أخرى من المنتجات الغذائية، بحفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها، أو استهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، بحيث تبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية (حملاوي ووسام، 2019، صفحة 23). تعرف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الصناعات الغذائية على أنها الصناعة القائمة على توفير الغذاء للمواطنين، وترتبط أساسا بالإنتاج الزراعي، وتتضمن مجموعة كبيرة من السلع المصنعة (تواتي، 2022، صفحة 654). كما تم تعريفها على أنها الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري (بوزيدي و بن الزاوي، 2017، صفحة 202). من خلال التعاريف السابقة، نستشف بأن قطاع الصناعات الغذائية يعتمد في مدخلاته على الإنتاج الفلاحي، ليتم تصنيعه وحفظه بهدف استهلاكه، في أماكن وأزمنة مختلفة عن مجالات انتاجه الأولى.

1.1.2. نشأتها:

لقد ظهرت الصناعات الغذائية منذ العصر الحجري الحديث، أي منذ حوالي 11 آلاف سنة أما الصناعات الغذائية في صورتها الحالية فقد ظهرت في القرن 19 مع تطور الثورة الصناعية واكتشاف ابتكارات كطريقة التعقيم الحراري كآلية لحفظ المواد، ثم ظهرت صناعة التصبير في الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1869، ثم تطورت صناعة اللحوم عن طريق التبريد والنقل الميكانيكي، وفي بداية القرن العشرين ظهرت الشركات الغذائية المتعددة الجنسيات ك Nestlé في سويسرا و Unilever في هولندا و corn product company في الولايات المتحدة والتي ازدادت شهرة وتطورا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لتطور المدن

وتغير نمط الاستهلاك، ومنذ ذلك الحين عرفت غالبية الدول قفزة نوعية في الصناعات الغذائية نتيجة استعمال التكنولوجيا وتطور العتاد الفلاحي (تواتي، 2022، صفحة 654). أما الجزائر، فلقد ورثت غداة الاستقلال عدة وحدات إنتاجية في مجال الصناعات الغذائية كان يديرها المجمع الفرنسي "لوسيور"، فقامت بتأميمها واسناد تسييرها إلى شركة تسيير وتنمية الصناعات الغذائية التي تأسست خصيصا لهذا الغرض إلى جانب بعض الدواوين؛ كالديوان الوطني للحليب (زيري، 2010، صفحة 89).

1.1.3. فروع الصناعات الغذائية في الجزائر:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر أحد دعائم الاقتصاد، حيث تشكل الزراعة 12% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ويستحوذ قطاع الصناعات الغذائية على نسبة 40%، من رقم الأعمال الإجمالي للصناعات خارج المحروقات (Djemai, 2019, p. 698). من الممكن تقسيم فروع الصناعات الغذائية إلى ما يلي (حيدوشي، غفوري، و وادي، 2022، صفحة 68)؛ (الحبيطري و براينيس، 2016، صفحة 45):

- الحليب ومشتقاته؛
- المشروبات والعصائر والمياه المعدنية؛
- اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك؛
- الفواكه والخضر والمصبرات؛
- المطاحن والحبوب؛
- المواد الغذائية؛
- السكريات؛
- الزيوت والدهون والمواد الدسمة.

إضافة إلى التصنيفات السابقة، من الممكن اعتماد فئة أخرى تسمى "منتجات أخرى"، فهي تحتوي على جميع المنتجات غير النمطية التي ليس لها مكان في المجالات السابقة (Kheladi, 2009, p. 41).

1.2. خصائص وأهمية الصناعات الغذائية:

نستعرض فيما يلي خصائص وأهمية الصناعات الغذائية.

1.2.1. خصائص الصناعات الغذائية:

تتميز الصناعات الغذائية بمجموعة من الخصائص نذكر منها (شرفي وبوشلاغم، 2021، صفحة 682):
 ➤ ارتباطها الوثيق بتقنيات وصناعات مختلفة، وإن كانت تشمل أساسا التعامل مع المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية فهذه الصناعة معنية أيضا بأساليب النقل والتحضير والتخزين للمواد الأولية؛

➤ التنوع والتزايد السريع في أعداد السلع والمنتجات وتفرعها إلى عشرات الآلاف من الأصناف، وهذا التنوع يتطلب أيضا تغييرا في الشكل واستعمال مواد جديدة؛

➤ التدخل الكثيف من قبل الدولة في هذه الصناعات، وذلك لعدة أسباب منها ما يتعلق بالدعم لبعض أنواع المنتجات الزراعية والاستراتيجية، الأمن الغذائي، الحساسية الصحية للمنتجات الغذائية؛

➤ تعقيد وخطورة إدارة شركات الصناعات الغذائية عن أي نشاط آخر، مع نموذج تقني واقتصادي معقد، من منظور قابلية المنتجات للتلف، التقلبات الشديدة في أسعار السلع الأساسية، قيود استقرار سعر البيع الذي تفرضه تجارة التجزئة أو الدولة، إضافة إلى المنافسة العالية والمتزايدة (Rastoin, 2010, p. 11).

1.2.2. أهمية الصناعات الغذائية:

تكمن أهمية الصناعات الغذائية فيما يلي:

➤ تحويل المواد الفلاحية سريعة التلف لمواد أكثر ثباتا (حيدوشي، غفوري، وادي، 2022، صفحة 66)، ناهيك عن عدم صلاحية بعض المنتجات الزراعية للاستهلاك المباشر (بوهيدل ولوشن، 2019، صفحة 114)؛

➤ تساعد على تنظيم الميزان التجاري للخامات الغذائية وذلك بمنع هبوط أسعارها في مواسم إنتاجها (حيدوشي، غفوري، وادي، 2022، صفحة 66)؛ نظرا للتقلبات العشوائية في الإنتاج الفلاحي بالنظر لارتباطه بعوامل مناخية، من خلال الاستفادة من المحاصيل التي لا تجد سوقا رائجا وقت نضوجها (بوهيدل ولوشن، 2019، الصفحات 114-115)؛

➤ بعض طرق حفظ الأغذية كالتجفيف يقلل من وزن الغذاء وذلك يسهل ويقلل من نفقات شحنه الى مسافات بعيدة؛

➤ تؤثر بشكل مباشر على تشجيع الصناعات الأخرى المرتبطة بها، كصناعة مواد التعبئة المختلفة وصناعة المواد الكيميائية الحافظة (حيدوشي، غفوري، وادي، 2022، صفحة 67)؛

➤ تساهم في تهيئة مواد غذائية بمواصفات وتراكيب معينة للمرضى وللأطفال بحيث لا تؤثر على صحتهم (حيدوشي، غفوري، وادي، 2022، صفحة 67)؛ مع استحداث منتجات جديدة من شأنها الاستجابة لأذواق المستهلكين (Kheladi, 2009, p. 40)؛

➤ تقليص فاتورة استيراد الغذاء؛

➤ دعم اقتصاديات الريف والمساعدة على تثبيت الساكنة وإيجاد الأغذية الكافية لإطعام السكان، مع تسخير التكنولوجيا لتطوير الغذاء (بوهيدل ولوشن، 2019، الصفحات 114-115)؛ مثل تصنيع الأسماك على متن السفن (حيدوشي، غفوري، وادي، 2022، صفحة 67)؛

➤ زيادة القيمة الغذائية للسلع الفقيرة بإضافة الأملاح المعدنية والفيتامينات (بوهيدل ولوشن، 2019، صفحة 114).

1.3. الصناعات الغذائية في الجزائر:

يعتبر القطاع الفلاحي مدخلا لقطاع الصناعات الغذائية، حيث أولت له الدولة أهمية بالغة من منظور ارتباطه بالأمن الغذائي، نتعرف فيما يلي على مخططات الدولة في هذا الحيز.

1.3.1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

لقد سعى مخطط التنمية الفلاحية إلى تمكين المواطنين من جلب المواد الغذائية حسب المعايير الدولية، وتغطية الاستهلاك الوطني، والاستغلال العقلاني للمقدرات الوطنية من الموارد الطبيعية للحصول في النهاية على تنمية زراعية مستدامة، ويمكن ايجاز محاور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كالتالي (ديلي ، 2020، صفحة 157):

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف إدماج الصناعات الغذائية بحسب فروعها؛
- استغلال الأراضي الفلاحية في المناطق الأقل مردودية، وهي تلك المناطق الجافة وشبه الجافة في عمليات التشجير وتربية المواشي؛
- الحفاظ على التشغيل في القطاع الزراعي وزيادة عدد العمال الدائمين والموسميين في القطاع وتقديم التسهيلات اللازمة للاستثمار الفلاحي.

1.3.2. البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

تم تمويل هذا البرنامج ضمن برامج المرافقة للتنمية الاقتصادية الشاملة، أي برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2004-2001 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، لتحقيق الأهداف التالية (المحي وأوزال ، 2020 ، الصفحات 233-234):

- دعم وتثمين المنتجات الوطنية، وتوسيع المساحة الزراعية المستغلة؛
- المساهمة في خلق مناصب شغل دائمة؛
- دعم النمو في القطاع في فروعه الأولى أي الإنتاجية وفروعه النهائية أي التصنيع الزراعي والغذائي؛
- تطوير الأنشطة الزراعية وخلق مستثمرات زراعية جديدة؛
- محاربة التصحر وتطوير الرعي والزراعة في السهوب والمناطق شبه الجافة؛
- حماية السدود من التوحد عن طريق التشجير ومكافحة الانجراف عند الأحواض المائية في مدخل السدود؛
- تقوية القدرات المؤسسية لتأطير القطاع من خلال وضع آليات فعالة لتتبع وتقييم البرامج.

1.3.3. برنامج التجديد الفلاحي والريفي:

جاء هذا البرنامج بموجب قانون التوجيه العقاري الصادر في 3 أوت 2008. تضمن تمويل برنامج التجديد الفلاحي والريفي في البرنامجين الخماسيين 2010-2014 و 2015-2019، تركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي

على ثلاث ركائز هي: التجديد الريفي، التجديد الفلاحي وبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، وإطار تحفيزي للركائز الثلاث؛ وهو عبارة عن الإجراءات، الأدوات والأجهزة الموضوعة في متناول الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي. تتمثل هذه الأدوات في التالي (المحي وأوزال ، 2020 ، الصفحات 234-235):

- إعادة تركيز أجهزة الدعم أي مركزية الدعم؛
- وضع اجراءات واضحة وتحفيزية للاستثمار الخاص ولتشجيع التصدير؛
- تأمين الوصول الى الموارد الطبيعية من مياه الري والأصول العقارية؛
- تسهيل الوصول للخدمات المالية؛
- تنظيم واستقرار الأسواق.

1.3.4. الصناعات الغذائية في الجزائر بعد 2016:

أصبحت الجزائر تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة في ظل تراجع أسعار البترول وتقلص الموارد المالية بشكل كبير، وفي ظل هذه الظروف صادقت الحكومة في 2016 على نموذج النمو الاقتصادي الجديد، في إطار سياسة تنوع الاقتصاد الوطني واصلاحه هيكليا، ومن بين أهم أهداف الحكومة من خلال هذا النموذج نجد تحديث القطاع الزراعي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكانات تنوع الصادرات، وذلك من خلال الاجراءات التالية (رحماني و ديب ، 2022 ، الصفحات 124-125):

- تسهيل الاستثمار في فرع الصناعات الزراعية الغذائية؛
- الإسراع في تطوير القطاع الزراعي ومعالجة مشاكله واختلالاته؛
- الإسراع في تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل؛
- تسهيل إجراءات تصدير الصناعات الزراعية الغذائية إلى الأسواق الدولية؛
- تحفيز المقاولاتية في فرع الصناعات الزراعية الغذائية؛
- تمويل الاستثمار في فرع الصناعات الزراعية الغذائية؛
- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه.

إضافة إلى ما سبق، استحدثت الدولة قروض بدون فائدة موجهة لقطاع الفلاحة، متمثلة في قرضي الرفيق والتحدي لتمويل المستثمرات الفلاحية، والممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Zemirli & Hammache , 2017, p. 330).

من خلال استعراض الخطوات الرامية لتنمية قطاع الصناعات الغذائية من جهة، وقطاع الفلاحة من جهة أخرى؛ الذي يوفر مدخلات هذه الصناعة، نلاحظ مدى أهمية هذه الحلقة في الاقتصاد الوطني، خاصة مع ارتباطها بالأمن الغذائي الذي يعتبر محورا استراتيجيا في التنمية الوطنية حاليا. فيما يلي في الإطار التطبيقي

لهذه الورقة، ننتقل إلى جانب تأمين هذا النوع من المشروعات. فالتأمين يعتبر متغيراً مهماً بدوره في الحفاظ على المشروع من الزوال بعد تحقق الخطر المؤمن منه.

2. دراسة اشكالية التداخل التأميني بين قطاعي الصناعة والفلاحة:

نقوم فيما يلي بتحليل العلاقة بين وثيقتي تأمين تم اكتتابهما على مستوى الشركة الوطنية للتأمين، هما وثيقة تأمين الأخطار المتعددة الصناعية والتجارية ووثيقة تأمين الاستغلال الزراعي متعدد الأخطار. فبالرغم من انتماء المشروعين إلى قطاع الصناعات الغذائية إلا أن الطبيعة القطاعية لكل مشروع قد فرضت تعامل تأميني مختلف.

2.1. الشركة الوطنية للتأمين:

تمنح الشركة الوطنية للتأمين مجموعة من التغطيات التأمينية للمشروعات الصناعية والفلاحية، فبالرغم من انتماء كلا المشروعين إلى قطاع الصناعات الغذائية، إلا أن التعامل التقني مع هذا النوع من الملفات مختلف، بناءً على تكوين الأصل الاستثماري للمشروع. هذه الجزئية تشبه إلى حد كبير وثائق التأمين الهندسي للإنشاءات، حيث أن وثيقة كافة أخطار تركيب الآلات تمنح للمشروعات التي تغلب فيها قيمة الآلات، تكلفة البناء، أما وثيقة كافة أخطار البناء، فهي تمنح عند تحقق الحالة العكسية.

2.1.1. الشركة الوطنية للتأمين والشركات الكبرى والمتوسطة:

الشركة الوطنية للتأمين هي شركة مساهمة عمومية ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي، يتواجد مقرها الاجتماعي بشارع الأعمال، باب الزوار الجزائر العاصمة. أنشأت هذه الشركة سنة 1963 (SAA, Rapport annuel, 2019, p. 10). في سنة 2017 انتقل رأسمال الشركة إلى 30 مليار دينار جزائري (SAA, Rapport annuel, 2020, p. 09). في مجال الشركات الكبرى والمتوسطة، تتدخل الشركة في السوق من خلال مجموعة من المنتجات، موزعة على الفروع التأمينية المختلفة، مثل المسؤولية المدنية (الشركة الوطنية للتأمين، المسؤولية المدنية، 2023)، قطاع البناء (الشركة الوطنية للتأمين، نشاط البناء، 2023)، النقل (الشركة الوطنية للتأمين، النقل، 2023)، وتأمين أسطول السيارات (الشركة الوطنية للتأمين، تأمين أسطول السيارات، 2023). أما فيما يخص وثائق التأمين موضوع هذه الورقة، فهي متمثلة في وثيقة تأمين الأخطار المتعددة الصناعية والتجارية التي تنتهي إلى فرع حماية الممتلكات (الشركة الوطنية للتأمين، حماية الممتلكات، 2023)، ووثيقة تأمين الاستغلال الزراعي متعدد الأخطار التابع لفرع التأمين الزراعي (الشركة الوطنية للتأمين، التأمين الزراعي، 2023).

2.1.2. وثيقة تأمين الأخطار المتعددة الصناعية والتجارية:

تمنح وثيقة التأمين ضد الأخطار المتعددة الصناعية والتجارية مجموعة من التغطيات الثابتة في شكل ضمانات أساسية هي (الشركة الوطنية للتأمين، تأمين الأخطار المتعددة الصناعية والتجارية، 2023):

— تغطية المبنى (الهيكل والمحتوى):

- الحريق والأخطار المتعلقة بالحرائق؛
- أضرار المياه التي لحقت بالمتلكات؛
- السرقة؛
- الزجاج المكسور؛
- المسؤولية المدنية لاستغلال الشركة.

بالإضافة إلى الضمانات الأساسية السابقة، من الممكن اقتراح الضمانات التكميلية التالية:

- تلف أجهزة الكمبيوتر؛
 - تلف المعدات؛
 - آلات رفع الحمولات والبضائع؛
 - خسائر السلع في مخازن التبريد؛
 - المسؤولية المدنية للبضائع المسلمة.
- تحتوي وثيقة تأمين الأخطار المتعددة الصناعية والتجارية كذلك، على ضمانات إضافية في شكل تغطية مثالية، كما يلي:

- خسائر الاستغلال الناجمة عن الحريق؛

- خسائر الاستغلال الناجمة عن كسر الآلات.

2.1.3. وثيقة تأمين الاستغلال الزراعي متعدد الأخطار:

تغطي وثيقة التأمين الزراعي متعدد الأخطار الأضرار والخسائر الناجمة عن الأحداث التالية (الشركة الوطنية للتأمين، تأمين الاستغلال الزراعي المتعدد الأخطار، 2023):

- الحريق، الانفجار والصاعقة؛

- الفيضانات؛

- العواصف؛

- أضرار المياه.

يمكن أيضا تمديد التأمين ليشمل الأضرار التي تلحق بـ:

- الأجهزة الكهربائية؛

- مطالبات الغير؛

- تكاليف إزالة الركام والهدم؛

— أتعاب الخبراء.

2.2. التأمين على مصنع لإنتاج المياه المعدنية (وثيقة تأمين الأخطار المتعددة الصناعية والتجارية):

فيما يلي، نقوم بتحليل وثيقة تأمين الأخطار المتعددة الصناعية والتجارية على مصنع لإنتاج المياه المعدنية:

2.2.1. القيمة المؤمنة:

من خلال دراسة ملف تأمين خاص بمصنع لتعبئة المياه المعدنية، توصلنا إلى اعداد الجدول الموالي، الذي يمثل القيمة المؤمنة الخاصة بكل أصل تابع لهذا المصنع.

الجدول رقم (01): القيمة المؤمنة الكلية للمشروع (الوحدة: دج)

النسبة	القيمة المؤمنة	الأصل
1,6%	5 000 000,00	البنائات الإدارية
12,7%	40 000 000,00	البنائات الصناعية
0,3 %	1 000 000,00	معدات المكتب
82,5%	260 000 000,00	الآلات
1,6%	5 000 000,00	البضاعة
1,3%	4 000 000,00	المركبات غير المستعملة <i>Véhicules exclusivement au repos</i>
100%	315 000 000,00	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بناء على وثيقة تأمين الأخطار المتعددة الصناعية والتجارية ومقابلة مع إطار في الشركة الوطنية للتأمين

من خلال هذا الجدول، نلاحظ أن الأصل الاستثماري لهذا المصنع مكون من الآلات والبنائات الصناعية، فهما تحتلان المرتبتين الأولى والثانية بنسب 82.5 و 12.7 بالمائة، من اجمالي القيمة الكلية المؤمنة.

2.2.2. الضمانات الأساسية وامتدادات الضمان:

بناء على استغلال وثيقة التأمين الخاصة بهذا المصنع، تمكنا من اعداد الجدول الموالي الذي يستعرض الضمانات الأساسية وامتدادات الضمان، الخاصة بالأصول الاستثمارية للمصنع.

الجدول رقم (02): الضمانات الأساسية وامتدادات الضمان في مشروع صناعي (الوحدة: دج)

نوع الضمان	أسقف الضمان
حريق انفجار سقوط البرق	315 000 000
الأضرار الكهربائية	20 000 000
الفيضانات	157 500 000
العواصف، البرد، الثلوج على الأسطح	157 500 000
الزلازل	157 500 000
الأعمال الإرهابية والتخريبية	78 750 000
الطعن لدى الغير	1 000 000
أضرار المياه	31 500 000
تسرب الماء من الأسقف	3 150 000
انكسار الزجاج	100 000
المسؤولية المدنية العامة	5 000 000
تحطم الآلات	55 000 000
المعدات الالكترونية	3 000 000
السرقه	10 000 000
تدهور حالة المعدات بعد السرقة	100 000
السرقه الشخصية Vol sur la personne	5 000 000
سرقة الخزائن	5 000 000

المصدر: من اعداد الباحث بناء على وثيقة تأمين الأخطار المتعددة الصناعية والتجارية ومقابلة مع إطار في الشركة الوطنية للتأمين

من خلال دراسة مكونات هذا الجدول، نلاحظ أن أسقف الضمان عادة ما تكون أقل من القيمة الكلية المؤمنة، فالتأمين الكلي كان في حالة واحدة وهي ضمان الحريق والانفجار والبرق، الذي يعد ضمانا اجباريا لكل القيمة المؤمنة للمصنع، أما في حالة الأضرار الكهربائية، تحقق الخطر لن يكون اجمالي، ولكن بالنسبة للمعدات الكهربائية فقط، نفس الشيء بالنسبة لضمان انكسار الزجاج، المتعلق بقيمة الزجاج الموجود في المصنع فقط.

2.2.3. التسعير:

يحدد قسط التأمين بضرب وعاء القسط أو القيمة المؤمنة في معدل القسط، الذي يختلف من ضمان تأميني إلى آخر، الجدول الموالي يشرح كيفية حساب القسط بالنسبة لوثيقة التأمين موضوع الدراسة.

الجدول رقم (03): كيفية تحديد قسط تأمين مشروع صناعي (الوحدة: دج)

نوع التأمين	القيمة المؤمنة	معدل القسط	قسط التأمين
حريق انفجار سقوط البرق	315 000 000	0,03%	94 500,00
الأضرار الكهربائية	20 000 000	0,15%	30 000,00
الفيضانات	315 000 000	0,01%	31 500,00
العواصف، البرد، الثلوج على الأسطح	315 000 000	0,01%	31 500,00
الزلازل	315 000 000	0,015%	47 250,00
الأعمال الإرهابية والتخريبية	315 000 000	0,01%	31 500,00
أضرار المياه	31 500 000	0,10%	31 500,00
تسرب الماء من الأسقف	3 150 000	25% من قسط أضرار المياه	7 875,00
انكسار الزجاج	100 000	6,00%	6 000,00
المسؤولية المدنية العامة	3 000 000	0,20%	6 000,00
تحطم الآلات	55 000 000	0,25%	137 500,00
المعدات الالكترونية	3 000 000	0,20%	6 000,00
سرقة الآلات	10 000 000	0,30%	30 000,00
تدهور حالة المعدات بعد السرقة	100 000	0,70%	700,00
السرقة الشخصية Vol sur la Personne	5 000 000	0,40%	20 000,00
سرقة الخزائن	5 000 000	0,40%	20 000,00
القسط الصافي			531 825,0

المصدر: من اعداد الباحث بناء على وثيقة تأمين الأخطار المتعددة الصناعية والتجارية ومقابلة مع إطار في الشركة الوطنية للتأمين

من خلال تحليل هذا الجدول نلاحظ وجود اختلاف بين أسقف الضمان ووعاء القسط، فالأولى تعني المبلغ الأقصى للتعويض في حالة تحقق الخطر، بينما الثاني يمثل المبلغ الذي تحسب على أساسه مخاطرة شركة التأمين والذي تحصل في مقابله على قسط التأمين. لهذا نلاحظ أن كل من ضمانات: الحريق، الانفجار

سقوط البرق، الفيضانات، العواصف، البرد، سقوط الثلوج على الأسطح، الزلازل، الأعمال الإرهابية والتخريبية. هي ضمانات تم حساب الأقساط المكافئة لها عن طريق القيمة المؤمنة الكلية. أما الضمانات الأخرى فلقد كانت بنسب معينة من القيمة المؤمنة الكلية؛ لأن هذه الأخطار جزئية التحقق. من ناحية أخرى نلاحظ أن نسبة القسط الصافي إلى القيمة الكلية المؤمنة هي 0.17 بالمائة، كذلك نلاحظ أيضا أن نسب أقساط ضمانات تحطم الآلات والحريق بلغت 26 و 18 بالمائة على الترتيب، من القيمة الكلية للقسط.

2.3. التأمين على معصرة زيت الزيتون (وثيقة تأمين الاستغلال الزراعي متعدد الأخطار):

فيما يلي، نقوم بتحليل وثيقة تأمين الاستغلال الزراعي متعدد الأخطار على معصرة زيت الزيتون:

2.3.1. القيمة المؤمنة:

من خلال دراسة ملف تأمين خاص بمعصرة زيت الزيتون، توصلنا إلى اعداد الجدول الموالي، الذي يمثل القيمة المؤمنة الخاصة بكل أصل تابع لهذا المشروع.

الجدول رقم (04): القيمة المؤمنة الكلية للمشروع (الوحدة: دج)

النسبة	القيمة المؤمنة	الأصل
35%	6 000 000,00	بنايات الإنتاج
12%	2 000 000,00	البضاعة
54%	9 341 500,00	الآلات
100%	17 341 500,00	المجموع

المصدر: من اعداد الباحث بناء على وثيقة تأمين الأخطار المتعددة مؤسسة فلاحية ومقابلة مع إطار في الشركة الوطنية للتأمين من خلال هذا الجدول، نلاحظ أن الآلات وبنايات الانتاج تحتلان المرتبتين الأولى والثانية بنسب 54 و 35 بالمائة، من اجمالي القيمة الكلية المؤمنة.

2.3.2. الضمانات الأساسية وامتدادات الضمان:

بعد استغلال وثيقة التأمين الخاصة بهذا المشروع، تمكنا من اعداد الجدول الموالي الذي يستعرض الضمانات الأساسية وامتدادات الضمان، الخاصة بالأصول الاستثمارية للمشروع.

الجدول رقم (05): الضمانات الأساسية وامتدادات الضمان في مشروع فلاحي (الوحدة: دج)

نوع الضمان	أسقف الضمان
حريق انفجار	17 341 500,00
أضرار المياه	8 670 750,00
فيضانات	8 670 750,00
العواصف، البرد، الرياح القوية	8 670 750,00
الأضرار الكهربائية	1 401 225,00
المسؤولية المدنية العامة	10 000 000,00
سرقة البضاعة والآلات	11 341 500,00
تحطم الآلات	11 341 500,00

المصدر: من اعداد الباحث بناء على وثيقة تأمين الأخطار المتعددة مؤسسة فلاحية ومقابلة مع إطار في الشركة الوطنية للتأمين

من خلال دراسة مكونات هذا الجدول، نلاحظ أن الضمان الأساسي بموجب وثيقة تأمين هذا المشروع هو الحريق والانفجار، بينما الضمانات الأخرى تبقى جزئية التحقق، شأنها شأن وثيقة تأمين الأخطار المتعددة الصناعية والتجارية.

2.3.3. التسعير:

يحسب قسط التأمين بضرب وعاء القسط أو القيمة المؤمنة في معدل القسط، الذي يختلف من ضمان تأميني إلى آخر، الجدول الموالي يشرح كيفية حساب القسط بالنسبة لوثيقة التأمين موضوع الدراسة.

الجدول رقم (06): كيفية تحديد قسط تأمين مشروع فلاحي (الوحدة: دج)

نوع التأمين	القيمة المؤمنة	معدل القسط	قسط التأمين
حريق انفجار	6 000 000,00	0,08%	4 800,00
أضرار المياه	17 341 500,00	0,02%	3 468,30
فيضانات	17 341 500,00	0,02%	3 468,30
العواصف، البرد، الرياح القوية	17 341 500,00	0,02%	3 468,30
الأضرار الكهربائية	1 401 225,00	0,35%	4 904,29
المسؤولية المدنية العامة	10 000 000,00	0,01%	1 000,00
السرقة	11 341 500,00	0,20%	22 683,00
تحطم الآلات	9 341 500,00	0,2%	18 683,00
القسط الصافي			62 475,19

المصدر: من اعداد الباحث بناء على وثيقة تأمين الأخطار المتعددة مؤسسة فلاحية ومقابلة مع إطار في الشركة الوطنية للتأمين

من خلال تحليل هذا الجدول نلاحظ وجود اختلاف بين أسقف الضمان ووعاء القسط، كما نلاحظ أيضا أن كل من ضمانات: أضرار المياه، الفيضانات، العواصف، البرد والرياح القوية. هي ضمانات تم حساب الأقساط المكافئة لها عن طريق القيمة المؤمنة الكلية. أما الضمانات الأخرى فلقد كانت بنسب معينة من القيمة المؤمنة الكلية. لأن هذه الأخطار جزئية التحقق، مثل الحريق والانفجار الذي تم التعامل معه وفقا لقيمة بنائيات الإنتاج المقدرة بـ 6000000.00 دج، إضافة إلى السرقة، فهي متعلقة بالبضاعة والآلات فقط، ولا يمكنها الامتداد إلى القيمة الكلية للمشروع. من ناحية أخرى نلاحظ أن نسبة القسط الصافي إلى القيمة الكلية المؤمنة هي 0.36 بالمائة، كذلك نلاحظ أيضا أن نسب أقساط ضمانات السرقة وتحطم الآلات بلغت 36 و 30 بالمائة على الترتيب، من القيمة الكلية للقسط.

3. مناقشة النتائج:

في سياق تحليل التداخل التأميني بين الصناعة والفلاحة في قطاع الصناعات الغذائية، نجد أن التغطية التأمينية في الوثيقتين موضوع هذه الورقة البحثية، متماثلة بين قطاعي الصناعة والفلاحة، باستثناء التغطية المثالية التي توجد فقط في وثيقة تأمين الأخطار المتعددة الصناعية والتجارية. فهي تضم خسائر الاستغلال الناجمة عن الحريق وخسائر الاستغلال الناجمة عن كسر الآلات. فهذا النوع من الضمانات المالية يمنح عند حدوث ضرر مادي نجم عنه تأثر في رقم أعمال المؤسسة. فالطابع الصناعي البحث لهذا الضمان هو السبب في غيابه عن وثيقة التأمين الثانية.

من خلال المقارنة بين القيم المؤمنة في المشروعين موضوع دراسة الحالة، لاحظنا تقارب كبير في التركيبة الاستثمارية التي يغلب عليها الطابع الإنتاجي، فعلى الرغم من الاختلاف الجوهرى بين الوثيقتين من ناحية الانتماء إلى فرعين مختلفين، إلا أن الانتماء إلى قطاع واحد وهو الصناعات الغذائية هو السبب في هذا التماثل التأميني. كذلك بالنسبة لأسقف الضمان فهي متقاربة بالنسبة إلى القيمة المؤمنة، باستثناء بعض الحالات مثل أضرار المياه، التي تمثل نسبة أكبر في المشروع فلاحي مقارنة بالصناعي. تناسبا مع حجم الخطر المحدق بكل مشروع. فيما يخص التسعير فإن تعامل المؤمن مع الخطر كان أكثر حدة في المشروع الفلاحي مقارنة بالصناعي بنسبتي 0.36 و 0.17 بالمائة على الترتيب، هذا بالرغم من تشعب ضمانات المشروع الصناعي مقارنة بالفلاحي. ناهيك عن حساب قسط خطر الانفجار على أساس القيمة المؤمنة الكلية في المشروع الصناعي، والاكتفاء بحسابه فيما يخص نفس الخطر على أساس بنائيات الإنتاج فقط في المشروع الفلاحي. فمن خلال المقارنة بين الوثيقتين نلاحظ وجود اختلاف في التعامل التأميني مع مشروعين من نفس القطاع، ويرجع السبب في اقتراب الأول من الصناعة والثاني من الفلاحة، خاصة فيما يخص الشروط العامة والتسعير.

الخلاصة:

عند الاطلاع على تقارير وزارة المالية والمجلس الوطني للتأمينات والشركة الوطنية للتأمين، فالإحصائيات المعمول بها في الجزائر خاصة بالقطاعين الفلاحي والصناعي، على عكس قطاع الصناعات الغذائية، الذي يعد هجين بين هذين القطاعين فهو متواجد في كلا القطاعين على حسب نوعية المشروع.

تمنح الشركة الوطنية للتأمين مجموعة من التغطيات التأمينية للمشروعات الصناعية والفلاحية، فبالرغم من انتماء كلا المشروعين إلى قطاع الصناعات الغذائية، إلا أن التعامل التقني مع هذا النوع من الملفات مختلف، فهذه الجزئية تشبه إلى حد كبير وثائق التأمين الهندسي للإنشاءات، حيث أن وثيقة كافة أخطار تركيب الآلات تمنح للمشروعات التي تغلب فيها قيمة الآلات، تكلفة البناء، أما وثيقة كافة أخطار البناء، فهي تمنح عند تحقق الحالة العكسية.

حاليا تقوم الشركة الوطنية للتأمين بضمان مشروعات الصناعات الغذائية على أساس المشروع فقط، ولكن دون إدارة مسار الخطر بداية من الإنتاج الفلاحي وصولا إلى التصنيع. بالإضافة إلى التفرقة بين مشروعات تنتمي إلى نفس القطاع تحت غطاء وثيقتي تأمين مختلفتين.

بناء على ما سبق، تقترح هذه الدراسة تصميم منتج تأميني مشترك بين الإنتاج الفلاحي، الصناعي، تأمين النقل من المزرعة إلى المصنع، المسؤولية المدنية للمنتجات المصنعة بعد وصول المنتجات إلى المستهلك؛ مع البحث الأكاديمي الميداني في سبل إيجاد تغطية تأمينية للحوادث الناجمة عن التسمم الغذائي، تأمين خسائر الاستغلال؛ في وثيقة تأمين موحدة خاصة بقطاع الصناعات الغذائية. نظرا للخصوصيات التي يتميز بها هذا القطاع، للتكفل الجيد بمسار إدارة المخاطر بداية من الإنتاج إلى وصول المنتج إلى المستهلك، لتجنب التأمين المزدوج والتحكم الأمثل في دورة إدارة المخاطر لهذا النوع من المشروعات.

قائمة المصادر والمراجع

- Djemai , S. (2019). The Practices Of CSR In Algeria: Cases Of The Agri-food Sector. *Economic sciences, management and commercial science review*, 12(01), 697-712.
- Kheladi , M. (2009). L'industrie Agroalimentaire : Réalité, Enjeux Et Problèmes. *Recherchers économiques manageriales*, 03(02), 32-67.
- Rastoin , J.-I. (2010). Le Modele Alimentaire Mediterranéen : Un Levier Strategique Durable Pour Les Entreprises. *Les cahiers du CREAD*, 26(94), 9-17.
- SAA. (2019). *Rapport annuel*. ALGER.
- SAA. (2020). *Rapport annuel*. ALGER.
- TEBANI, A. (2013). L'industrie Agroalimentaire En Algérie: Etat Des Lieux Et Stratégie D'avenir. *études économiques*, 07(01), 453-461.
- Zemirli , R., & Hammache, S. (2017). L'agriculture en Algérie : une performance sectorielle hors hydrocarbures. *Journal of Excellence for Economics and Management Research*, 01(02), 324-335.
- إطار في الشركة الوطنية للتأمين. (2023). منتجات تأمين قطاع الصناعات الغذائية. (الباحث، المحاور)
الشركة الوطنية للتأمين. (2023). *التأمين الزراعي*. تاريخ الاسترداد 02 15 2023، من
https://pro.saa.dz/ar/categories/8_activites_agricoles.htm
- الشركة الوطنية للتأمين. (2023). *المسؤولية المدنية*. تاريخ الاسترداد 02 15 2023، من
https://pro.saa.dz/ar/categories/5_responsabilite_civile.htm
- الشركة الوطنية للتأمين. (2023). *النقل*. تاريخ الاسترداد 02 15 2023، من
https://pro.saa.dz/ar/categories/7_transport.htm
- الشركة الوطنية للتأمين. (2023). *تأمين أسطول السيارات*. تاريخ الاسترداد 02 15 2023، من
https://pro.saa.dz/ar/offer/145_flotte_grandes_et_moyennes_entreprises.htm
- الشركة الوطنية للتأمين. (2023). *تأمين الأخطار المتعددة الصناعية والتجارية*. Consulté le 02 15, 2023, sur
https://pro.saa.dz/ar/offer/101_multirisque_industrielle_et_commerciale.htm
- الشركة الوطنية للتأمين. (2023). *تأمين الاستغلال الزراعي المتعدد الأخطار*. تاريخ الاسترداد 02 15 2023، من
https://pro.saa.dz/ar/offer/156_multirisque_exploitation_agricole.htm
- الشركة الوطنية للتأمين. (2023). *حماية الممتلكات*. تاريخ الاسترداد 02 15 2023، من
https://pro.saa.dz/ar/categories/4_protegez_vos_biens_et_materiels.htm
- الشركة الوطنية للتأمين. (2023). *نشاط البناء*. Consulté le 02 15, 2023, sur
https://pro.saa.dz/ar/categories/6_activites_du_batiment.htm

- ثورية الماحي ، و عبد القادر أوزال . (2020). انعكاس سياسة التمويل الزراعي على كفاءة أداء القطاع الزراعي في الجزائر في الفترة (2000-2018). *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، 16 (23)، 229-244.
- جهاد رحمانى ، و كمال ديب . (2022). دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية بالجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2019. *دفاتر البحوث العلمية*، 10 (01)، 117-136.
- حافظ أمين بوزيدي، و عبد الرزاق بن الزاوي. (2017). تحليل أثر الصناعات الغذائية على القطاع الفلاحي بالجزائر ودورها في التخفيف من حدة مشكلة الغذاء على ضوء برامج الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة. *التكامل الاقتصادي*، 05 (01)، 199-225.
- حميد حملاوي ، و عمرون وسام . (2019). أثر فرع الصناعات الغذائية على الإقتصاد الجزائري وآفاق تطوره دراسة حالة الجزائر 2000-2015. *مجلة دراسات اقتصادية*، 20 (02)، 22-40.
- راجح زبيري. (2010). دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي. *مجلة جديد الاقتصاد*، 05 (01)، 82-94.
- سليم بوهيدل، و محمد لوشن. (2019). فرص تنمية الصناعات الغذائية في الجزائر في ظل تحرير التجارة الخارجية. *مجلة الاقتصاد الصناعي*، 09 (01)، 111-124.
- شكيرين ديلي . (2020). الأمن الغذائي بالجزائر وعلاقته بالتنمية الزراعية. *مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية*، 05 (05)، 153-166.
- عاشور حيدوشي، ليلي غفوري، و عز الدين وادي. (2022). أداء فرع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري واستراتيجية تطويره. *مجلة الاقتصاد الصناعي*، 12 (01)، 63-81.
- منصف شرفي ، و عميروش بوشلاغم . (2021). تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر. *مجلة العلوم الانسانية*، 21 (01)، 678-697.
- نبيلة الحبيطري ، و عبد القادر براينيس . (2016). دور مؤسسات الصناعات الغذائية في ترقية التجارة الخارجية للجزائر. *مجلة دفاتر بواذكس*، 06 (06)، 42-59.
- يعقوب تواتي . (2022). مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية والأمن الغذائي في الجزائر. *مجلة السياسة العالمية*، 06 (01)، 650-661.

References

- Djemai , S. (2019). The Practices Of CSR In Algeria: Cases Of The Agri-food Sector. *Economic sciences, management and commercial science review*, 12(01), 697-712.
- Kheladi , M. (2009). The Agri-Food Industry: Reality, Issues and Problems (in french). *Managerial economic research*, 03(02), 32-67.
- Rastoin , J.-l. (2010). The Mediterranean Food Model: A Sustainable Strategic Lever for Businesses (in french). *Les cahiers du CREAD*, 26(94), 9-17.
- SAA. (2019). Annual Report (in french). Algiers.
- SAA. (2020). Annual Report (in french). Algiers.

- TEBANI, A. (2013). The Agri-Food Industry in Algeria: Current Status and Future Strategy. *Journal of Economic Studies* (in french) 07(01), 453-461.
- Zemirli , R., & Hammache , S. (2017). Agriculture in Algeria: sectoral performance excluding hydrocarbons (in french). *Journal of Excellence for Economics and Management Research*, 01(02), 324-335.
- Insurance executive in the National Insurance Company. (2023). Agri-Food Industry insurance products. (researcher, interviewer)
- National Insurance Company. (2023). Agricultural insurance. Retrieved 02 15, 2023, from https://pro.saa.dz/ar/categories/8_activites_agricoles.htm
- National Insurance Company. (2023). TPL. Retrieved 02 15, 2023, from https://pro.saa.dz/ar/categories/5_responsabilite_civile.htm
- National Insurance Company. (2023). Transport. Retrieved 02 15, 2023, from https://pro.saa.dz/ar/categories/7_transport.htm
- National Insurance Company. (2023). Vehicle Fleet Insurance. Retrieved 02 15, 2023, from https://pro.saa.dz/ar/offer/145_flotte_grandes_et_moyennes_entreprises.htm
- National Insurance Company. (2023). Industrial and commercial multi-risk insurance. Retrieved 02 15, 2023, from https://pro.saa.dz/ar/offer/101_multirisque_industrielle_et_commerciale.htm
- National Insurance Company. (2023). multi-risk agricultural exploitation insurance. Retrieved 02 15, 2023, from https://pro.saa.dz/ar/offer/156_multirisque_exploitation_agricole.htm
- National Insurance Company. (2023). Property protection. Retrieved 02 15, 2023, from https://pro.saa.dz/ar/categories/4_protegez_vos_biens_et_materiels.htm
- National Insurance Company. (2023). Construction activity. Retrieved 02 15, 2023, from https://pro.saa.dz/ar/categories/6_activites_du_batiment.htm
- Thourya EL Mahi, Abdelkader OUZAL (2020). The impact of the agricultural financing policy on the performance of the agricultural sector in Algeria in the period (2000-2018) (in arabic). *Journal of North African Economies*, 16(23), 229-244.
- Djihad Rahmani, Kamel Dib. (2022). The role of the private sector in the food industries in Algeria (Analytical study for the period 2000-2019) (in arabic). *Scientific Research Bulletins*, 10(01), 117-136.
- Hafid amine Bouzidi, Aberazek Ben ezzaoui, (2017). Analysis of the impact of Agri-food industries on the agricultural sector in Algeria and its role in alleviating the severity of the food problem in light of recent economic reform programs (in arabic). *Journal of Economic Integration*, 05(01), 199-225.
- Hamlaoui hamid, Amroun wissame. (2019). The impact of the food industry on the Algerian economy and the prospects for its development Algeria case study 2000_2015 (in arabic), *JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES*, 20(02), 22-40.
- Rabah Zbiri. (2010). The role of food industries in achieving food security (in arabic), *Djadid El-iktissad* 05(01), 82-94.

- Salim Bouhidel, Mouhamed Louchen. (2019). Opportunities for the development of food industries in Algeria in light of the liberalization of foreign trade (in arabic). Industrial Economics Journal, 09(01), 111-124.
- Chkirin Dilmi. (2020). Food security in Algeria and its relationship with agricultural development (in arabic). Journal The Echoes of legal and political studies (05), 153-166.
- Achour Hidouchi, Layla Ghafouri, Azedin Ouadi. (2022). The performance of the food industries branch in the Algerian economy and its development strategy (in arabic). Industrial Economics Journal, 12(01), 63-81.
- Moncef Cherfi, Amirouche Bouchelaghem . (2021). The development of food industries as a mechanism to get out of rentier dependency in Algeria (in arabic). Review of Human Sciences, 21(01), 678-697.
- Nabila Elhbitri, Abdelkader Brainis. (2016). The role of agri-food industry institutions in promoting Algeria's foreign trade (in arabic). Industrial Policy and Development of External Exchanges(06), 42-59.
- Yaakoub Touati. (2022). The contribution of the food industry to achieving development and food security in Algeria (in Arabic). ESSIASA EL ALAMIA, 06(01), 650-661.

